مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
المجلد التاسع، العدد الأول 2024

آثار الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي

د. حلمي أحمد القماطي[1] ، د. محمود صالح عامر[2]
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا [2.1]
Helmi.elgomaty@iesr.asu.edu.ly

The Effects of the Russo-Ukrainian War on Global Food Production and Consumption

Dr. Helmi Ahmed Elgomaty[1], Dr. Mahmoud Salah Amer[2]
[2.1] Department of Economics, Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya

تاريخ الاستلام:18-02-2024 تاريخ القبول: 05-03-2024 تاريخ النشر : 19-03-2024

الملخص:

لقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية المترتبة عن الحرب الروسية ضد أوكرانيا، إلى جانب استخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال إنتاج واستهلاك الغذاء.

على الصعيد العالمي، تعتبر مساهمات روسيا وأوكرانيا في مجال إنتاج وتوزيع الغذاء ذات أهمية قصوى. وتحمل روسيا لقب أكبر مصدر عالمي للقمح، في حين تؤمن أوكرانيا مكانها كخامس أكبر مصدر للقمح. وتتولى هاتان الدولتان بشكل جماعي مسؤولية توريد 30% من القمح العالمي، و32% من الشعير، و52% من زيت عباد الشمس. وتمثل جهودهم المشتركة ما يزيد على ثلث صادرات الحبوب العالمية، كما تمارس روسيا أيضاً نفوذاً كبيراً في سوق الطاقة العالمي؛ حيث تمثل 18 %من صادرات الفحم العالمية، و11% من النفط، و10%% من الغاز. كما احتلت روسيا أيضًا المرتبة الأولى في العالم في تصدير الأسمدة النيتروجينية والمورد الرئيسي الثاني للأسمدة البوتاسية والفوسفورية. وتقدر صادرات روسيا بنحو 14 % من إجمالي التجارة العالمية للأسمدة النيتروجينية (اليوريا) والأمونيا)، ونحو 21 %من أسمدة البوتاسيوم و13% من صادرات الفوسفات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة، ((2022.

ولتلبية متطلبات المستهلكين، تعتمد العديد من الدول بشكل كبير على واردات الغذاء والطاقة والأسمدة من روسيا وأوكرانيا. ويعتمد ما يقرب من 50 دولة في جميع أنحاء العالم على هذين البلدين للحصول على ما لا يقل عن 30% من إمداداتها من القمح، حيث تعتمد 26 منها عليهما في أكثر من 50%. ونتيجة للأزمة، حدثت زيادة كبيرة في أسعار المواد الغذائية والطاقة. وفي الفترة من مايو 2021 إلى فبراير 2022، شهد مؤشر أسعار الغذاء، الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ارتفاعًا كبيرًا من 91.1 إلى 140.7، ثم ارتفع مرة أخرى إلى 159.3 في مارس 2022، مسجلاً زيادة بنسبة 18.6% خلال عام واحد. شهر، .2022))

وفي سبيل تحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة على توظيف المنهج الوصفي الذي يتميز المنهج الوصفي بطريقته الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث، حيثُ يُعد هذا المنهج منهجًا مناسبًا لمثل هذه الموضوعات التي تدور حول الظواهر أو المشكلات الاجتماعية والإنسانية، ومن ثم الحصول على الوصف الكيفي الذي يتمثل في سلوك خارجي للظواهر، والوصف الكمي الذي يتمثل في الوصول إلى أرقام تتعلق بالمشكلة أو الظاهرة، أو أرقام لها دلالة في علاقة الظاهرة بالظواهر المحيطة.، يحد المنهج الوصفي من تدخلات الباحثين؛ لذا تظهر النتائج بصورة موضوعية؛ نظرًا لاشتقاقها بطريقة دقيقة.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، لعلَّ من أهمها أنَّ السوابق التي وضعتها العقوبات على روسيا بعض الحكومات تؤدي إلى إعادة تقييم سياسات إدارة الاحتياطيات، ويمكن أن يتسارع تطوير التقنيات المالية اللامركزية.

الكلمات الدالة: الحرب الروسية ، أوكرانيا، الآثار الاقتصادية ، استهلاك الغذاء ، التجارة العالمية.

Abstract :

The purpose of this study is to identify the economic effects resulting from the Russo-Ukrainian War, and extract lessons from its impact on food production and consumption. Russia and Ukraine play a crucial role in global food production and supply, as Russia is the world's largest source of wheat, and Ukraine is the fifth-largest exporter of wheat, providing 30% of the world's wheat supply, 32% of barley, and 52% of sunflower oil, and together they account for more than one-third of global cereal exports. Russia is also a major player in the global energy market, representing 18% of global coal exports, 11% of oil, and 10% of gas, and is the world's leading exporter of nitrogen fertilizers, the second-largest supplier of potash and phosphate fertilizers. Russia's exports account for around 14% of the total global trade of nitrogen fertilizers (urea and ammonia), and around 21% of potash fertilizers, and 13% of organized phosphate exports, according to the Food and Agriculture Organization of the United Nations (2022).

Many countries rely heavily on food, energy, and fertilizer imports from Russia and Ukraine to meet their consumption needs, with approximately 50 countries in the world relying on Russia and Ukraine for 30% or more of their wheat supplies, 26 of which depend on them to meet over 50% of their wheat needs. The crisis has led to an increase in food and energy prices. During the period from May 2020 to February 2022, the Food Price Index issued by the Food and Agriculture Organization (FAO) rose from 91.1 in May 2020 to 140.7 in February 2020, and then increased due to the crisis in March 2022 to 159.3, an increase of 18.6% in just one month. The Food and Agriculture Organization (FAO) (2022) employed a descriptive approach to address the research problem. This method is characterized by its realistic way of dealing with social and humanitarian phenomena or problems, making it suitable for such subjects. The qualitative description includes an external behavior of the phenomena, while the quantitative description involves obtaining numbers related to the problem or phenomenon or numbers that are significant in the relationship between the phenomenon and its surroundings. The descriptive method limits the intervention of researchers, so the results appear objectively, deriving them accurately. The study found several results, among which is that the precedents set by the sanctions imposed on Russia by some governments lead to a reevaluation of reserve management policies, and the development of decentralized financial technologies may accelerate.

Keywords: Russian war, Ukraine, economic impacts, food consumption, global trade.

المقدمة:

يشهد العالم حالياً اضطرابات سياسية واقتصادية، تؤدي في العديد من الأحيان إلى خلق أزمات تهدد الأمن –بمفهومه العام–العالمي؛ وفي ظل تحسن المستوى المعيشي، خلال العقود الثلاث الأخيرة، تزايد الاستهلاك وتم تحقيق نوع من الرفاه الاجتماعي، واستتباب الأمن الغذائي بالعديد من المجتمعات العالمية ولو بشكل نسبي. كما أسهمت العولمة في اندماج الافراد والدول، بمجال موحد ومنسجم من حيث نمط العيش والاستهلاك والقيم والانفعالات والتأثيرات، تختفي فيه الحدود السياسية والإقليمية. شكل الأمن الغذائي منذ الأزل هاجسا يؤرق الأفراد والأسر والمجتمعات الإنسانية، لما يطرحه من تحديات تهدد استقرار وسكينة الحياة البشرية، وبعد التطور العلمي والتكنولوجي الهائل، الذي شهده العالم منذ أواسط القرن التاسع عشر، والمتمثل في ابتكار طرق جديدة للزراعة وتحسين النسل للمواشي، ارتفعت الإنتاجية، واتجه المنتجون نحو تصريف فائض الإنتاج نحو الأسواق الوطنية والدولية. ما أسهم بشكل مباشر في تحسن المستوى المعيش ي للأفراد والمجتمعات البشرية، بعد ضمان امنهم الغذائي في إطار اقتصاد تبادلي عالمي مبني على علاقات تجارية مختلفة، تروم تبادل المنافع والموارد الطبيعية ما بين مختلف دول العالم.

إلى ذلك مرت العلاقات الدولية في العصر الحديث، بأزمات أدت في الكثير من الأحيان إلى الدخول في حروب طاحنة، كانت بدايتها الأولى بالحربين العالميتين الأولى والثانية؛ حيث دمرت البنيات الإنتاجية لكافة الدول المشاركة فيها –باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية–وخلقت مجاعات ونقصا وسوءا في التغذية بمختلف بقاع العالم. واستمرت الحرب ما بين قطبين متنافسين على ريادة العالم، من خلال استقطاب الدول إلى أحد المعسكرين: الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية أو الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي، وإبان هذا التنافس، كاد العالم أن يدخل في حرب عالمية ثالثة أشد فتاكا من سابقتيها، من خلال بروز عدة أزمات هددت الأمن العالمي.

وبعد سقوط المعسكر الاشتراكي، وظهور ما يصطلح عليه في السياسة الدولية بالقطبية الأحادية للعالم. نتج عن ذلك تنظيم جديد للخريطة السياسية بفعل قوة وضغط الولايات المتحدة. التي سلكت منهج تطويع الدول بسياسة العصا الغليظة، فنجمت عن ذلك عدة حروب هددت الأمن الغذائي للشعوب الرافضة للهيمنة الأمريكية، ومن أهم تلك الإحداث ظهور ما يسمى "النفط مقابل الغذاء" بالعراق بعد محاصرتها بجملة من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وبضغط أمريكي على كافة الفاعلين السياسيين الدوليين. والأمر نفسه تكرر مع ليبيا وسوريا واليمن، بعد التدخل العنيف للقوى الأجنبية بهذه المجالات مما أزم الامن الغذائي لشعوب المنطقة.

في ظل العولمة الاقتصادية واحتدام المنافسة على المستوى الدولي وتشابك العلاقات الاقتصادية الدولية، فإن أي حدث جديد يؤثر على متغيرات الاقتصاد العالمي كالطلب والعرض على المستوى الدولي، أداء الأسواق المالية، نمط التجارة والدفع الدولي وغيرها من المتغيرات، ولكل حدث بتأثيراته المختلفة على الاقتصاد يترتب عليه نتائج ودروس مستخلصة فمثلاً جائحة كورونا وما نتج عنها من آثار سلبية على الاقتصاد ومن بين الإحداث التي يشهدها العالم والتي سيكون لها تأثير على الاقتصاد العالمي سواء على المدى القصير أو المتوسط والطويل هي الحرب الروسية على أوكرانيا التي اندلعت بعد أن أعلنت روسيا عن عملية عسكرية في أوكرانيا وقامت بقصف مواقع أوكرانية، فبالرغم من أن أسباب اندلاع الحرب متعددة، منها ما هو أمني واستراتيجي إلا أنه ينتج عنها آثارا اقتصادية وخصوصا على

إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي، ليس على أطراف النزاع روسيا وأوكرانيا فحسب، بل تمتد إلى دول أخرى وذلك بسبب العلاقات الاقتصادية والتبادل الدولي وحالة عدم التأكد التي ترافق حدوث الأزمات.

تنطلق أهمية الدراسة، من راهنيتها المستجدة، كقضية أمن دولي، وإن كانت في الأصل موجودة لكن ليس بالحدة التي هي عليها اليوم، بل إن الأمور بدأت تخرج عن السيطرة، وستصبح من الصعوبة بما كان التحكم فيها، لا سياسياً ولا دبلوماسياً؛ فإذا كان الصراع بين القوى الدولية التقليدية والكلاسيكية ح ول من سيقود العالم، فإن باقي دول العالم وخاصة دول الجنوب، توجد بين مطرقة وسندان تلك الدول؛ بل وأصبحت غير قادرة على مسايرة إيقاعات ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية، بسبب من جهة القيود التي فرضتها الحرب المفتعلة بين روسيا وأوكرانيا، ومن جهة أخرى بسبب اعتمادها الكلي على سياسة الاستيراد لاعتقادها أن تكاليف الاستيراد أقل من تكلفة الانتاج المحلي إن على المدى القريب أو المتوسط أو البعيد لقد أمست قضية إنتاج واستهلاك الغذائي العالمي تشغل حيزا واسعا من الأخبار الدولية، بل واهتمام جل الفاعلين والمهتمين الاقتصاديين، بل وحتى الأكاديميين.

لذلك نحاول من خلال دراستنا هذه الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- كيف تؤثر الحرب الروسية –الأوكرانية على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي
- ما هي الفرص والتحديات الناجمة عن الحرب بالنسبة للغذاء العالمي؟

الفرضية الرئيسية للدراسة :

- تؤثر الازمات والحروب ومنها الحرب الروسية الأوكرانية سلبا على إنتاج واستهلاك الغذاء مع وجود العديد من التحديات التي سيوجهها العالم.

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن الحرب الروسية على أوكرانيا.
- استخلاص الدروس من نتائج الحرب الروسية على أوكرانيا في المجال إنتاج واستهلاك الغذاء.

1. منهج الدراسة :

- تقوم الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتميز المنهج الوصفي بطريقته الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث، يعد ذلك المنهج مناسبًا لموضوعات التي تدور حول الظواهر أو المشكلات الاجتماعية والإنسانية، ومن ثم الحصول على الوصف الكيفي الذي يتمثل في سلوك خارجي للظواهر، والوصف الكمي الذي يتمثل في الوصول إلى أرقام تتعلق بالمشكلة أو الظاهرة، أو أرقام لها دلالة في علاقة الظاهرة بالظواهر المحيطة.، يحد المنهج الوصفي من تدخلات الباحثين؛ لذا تظهر النتائج بصورة موضوعية؛ نظرًا لاشتقاقها بطريقة دقيقة.

2. أولاً: مفهوم الأزمة:[1]

تعني الأزمة في اللغة العربية الجدب والقحط والضيق والشدة التي تنتج عن انحباس المطر وبالتالي الفقر والمجاعة وقد تعني الضائقة في كل شيء من تكاليف الحياة.

[1]() البستاني، فؤاد، "المعجم العربي الحديث"، بيروت، مكتبة لاروس، 1974.

ومصطلح الأزمة (Crises) مشتق من الكلمة اليونانية (Krisis) والتي تعني لحظة القرار، وهي بالصينية مكونة من حرفين يرمز الاول للخطر والآخر يرمز للفرصة. وتشير كلمة الأزمة إلى لحظة مصيرية أو زمن مهم، كما تشير إلى معنى التغيير المفاجئ وفي الغالب نحو الاسوأ، وفي الحضارة الإغريقية القديمة فان الازمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار، والازمات تشكل نقط تحول تاريخية حيث تكون الخيارات والقرارات الانسانية قادرة على إحداث تغييرات اساسية وجوهرية في المستقبل.[1]

وتزايد الأزمة وتراكمها مستمر لإحداث وأمور غير متوقع حدوثها على مستوى جزء من النظام أو على مستوى النظام بأكمله، هذه الإحداث قد تستمر في التراكم والتضخم إلى الدرجة التي قد تؤدي إلى التأثير في أكثر من جزء من النظام، ومن ثم تتأثر الانشطة والعمليات الحالية للنظام وقد يمتد تأثير ذلك ليؤثر في مستقبل النظام بأكمله.[2]

ويمكن تعريف الأزمة استناداً إلى الادبيات بالآتي:

ومن الناحية الإدارية فإن الأزمة هي حدث غير مستقر يشكل خطراً مباشراً وواضحاً على وجود المنظمة وعملياتها المستمرة. إنها تحمل مستوى من المخاطرة وتكون بمثابة لحظة مفصلية في الظروف غير المستقرة التي تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها، مما يؤثر على كفاءة متخذ القرار وفعاليته، فضلا عن التسبب في أضرار مادية ومعنوية وجسدية تؤثر سلبا على سمعة المنظمة ومكانتها.

إن وقوع هذا الحدث، الذي يتسم بعناصر مثل المفاجأة ومحدودية المعلومات وفقدان السيطرة وتسارع الأحداث، هو ظرف لا مفر منه وغير مناسب، بغض النظر عن مستوى الاستعداد الذي تبديه المنظمة.

في عالم مخفي من عدم اليقين والفهم المحدود، هناك لحظة مزعجة ومثيرة للقلق والحيرة للغاية. وتتميز هذه اللحظة بتشابك الأسباب والنتائج، فضلا عن تصاعد حدة الأحداث المتعاقبة وطبيعتها الغامضة. وتشكل هذه العوامل تهديداً كبيراً للهيئة الإدارية، وتهدد سمعة ونزاهة قادتها الموقرين.

إن الوضع الراهن يتسم بالفوضى والخروج المفاجئ عن السلوك الطبيعي، مما يؤدي إلى اضطرابات مجتمعية. ولمعالجة هذا المأزق، لا بد من اتخاذ قرار سريع ودقيق، مع الأخذ في الاعتبار ندرة المعلومات، وعنصر المفاجأة، وضيق الوقت الذي يفرضه الخطر الداهم.5. ويعد تحديد حالة ما على انها أزمة من الامور التي تعد بالغة الصعوبة والتعقيد، الان انه يعد الكلمات (الصراع، الكارثة، الصدمة، والمشكلة) معبرة شكلياً عن مفهوم الأزمة والقاصرة عن اعطاء المعنى الدقيق والمقصود لمفهوم الأزمة، فالأزمة برأيه لا تكون كذلك الا اذا تضمنت عناصر أساسية اربعة هي (التهديد، ضغط الوقت، المباغتة، وعدم التأكد).

هذا موقف حذر يتضمن مجموعة من المخاطر، مثل التدخل في العمليات اليومية والعادية للشركة، وتعريض المنظمة لتدقيق حكومي أو إعلامي مكثف، وتعريض الصورة الذهنية الإيجابية التي تتمتع بها المنظمة للخطر. ومن ناحية أخرى فإن الأزمة قد تؤدي إلى زيادة الشكوك حول الأداء التنظيمي وتؤدي إلى فقدان الثقة في المنظمة، أي أن تأثيرها يكون سلبياً وفي حالات قليلة إيجابياً.

[1] () البعلبكي، منير، "المورد " قاموس انكليزي عربي، بيروت، دار العلم للملايين، 1999.

[2] () البريدي، عبدالله عبدالرحمن؛ الإبداع يخنق الأزمات؛ بيت الافكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

وبالتالي فإن الأزمة هي حالة غير طبيعية تمر بها المنظمة تهدد بقاءها بسبب ظروف داخلية أو خارجية متوقعة أو غير متوقعة وعدم الاستعداد الكافي لتجنب الضرر.

كما تعتبر الأزمة المالية مفهوما يرتكز على أبعاد معرفية متعددة ويرتكز على نقاشات فلسفية حول تفسير وتعريف مضمون الأزمات المالية، ونظرا لاختلاف حالات الأزمات المالية في الأسواق المالية فإن درجة المخاطرة تختلف. وتأثيرات وأسباب كل أزمة مالية، وتداخل المفاهيم المعرفية ذات الصلة بتفسير أوضاع السوق المالية. عندما تتدهور أنشطتها المالي.

يتميز مفهوم الأزمة المالية عن مفاهيم اخرى مثل عدم الاستقرار المالي والأزمة المالية النظامية، فالأزمة المالية هي الحالة التي تتحرك فيها المتغيرات المالية كأسعار الأسهم واسعار صرف العملات باتجاه واحد صعوداً ونزولاً وغالبا ما تكون بشكل معاكس للتوقعات السابقة لها، بينما يشير عدم الاستقرار المالي إلى الحالة التي تتقلب فيها تلك المتغيرات صعودا ونزولا وان جزء من هذه التقلبات يمكن التنبؤ بها ولا يكون ذلك للجزء الاكبر منها وحيث يمكن التأمين إزاء التقلبات المتوقعة والتغلب على غير المتوقع منها. كما يصف (Miller) الأسواق المالية بأنها غير مستقرة و/أو كونها ميالة للأزمة المالية عندما تتسم بتعدد التوازن لمتغيراتها المالية (كأسعار الأسهم الفائدة...الخ)، وبالتالي فأن حالة عدم الاستقرار للسوق المالية تكون نتيجة انعكاسية لحالات التوازن المتعددة، وتكون السوق المالية مستقرة عندما تستطيع المؤسسات المالية الاستمرار في نشاطها المالي وأداء التزاماتها التعاقدية، بما في ذلك نشاطات الوساطة وإدارة ما تملكهُ من موجودات بدون أية معوقات أمام ذلك.

إما الأزمات المصرفية فتعرف على أنها الحالة التي تصبح فيها المصارف في حالة عسر مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلا من المصرف المركزي لضخ أموال لهذه المصارف، أو إعادة هيكلة النظام المصرفي.

3. الصراع والنزاع :**Conflict & Dispute**

حدوث شيء يترتب عليه تعرض الهيكل المركزي للخلل أو الاضطراب فهو يمثل تصارع ارادتين وتضاد مصالحها ويركز مفهوم الصراع على العلاقة الاجتماعية بين الإفراد وتمهد العوامل الآتية لظهور النزاع:

- الاعتقاد في وجود النزاع سواء أكان حقيقياً أو وهمياً حيث يتأثر التصرف في هذه الحالة بالإدراك ويلعب دوراً اساسياً في وجود النزاع.
- يؤدي وجود تعارض في الاهداف أو المصالح أو التصرفات إلى التنازع بين الافراد والقيادات داخل الكيانات التنظيمية والاجتماعية المختلفة كآثار المرض على جسم الانسان ويصبح الحل الوحيد هو شفاء جسم المنظمة من النزاعات.

والصراع لا يمثل تهديداً مباشراً وصريحاً للمنظمة واستمرارها بل ان الصراع يؤدي إلى تدني الاداء والأزمة تمثل مرحلة متقدمة من الصراع .

التهديد :Threat

وهو علامة أو إنذار للمتاعب أو الخطر الممكن حدوثه وهو يمثل مرحلة ما قبل الأزمة.

الخلاف :Dispute

يعبر عن التعارض والتناقض وعدم التطابق سواء في الشكل أو الموقف أو المضمون. فالخلاف لا يمثل في حد ذاته أزمة، ولكنه يعبر عن أزمة، أو هو سبب للأزمة. لذلك يمكن اعتبار الأزمة حالة استثنائية تشكل خطرا على أي منظمة، وتشكل خطرا وتؤدي إلى تغييرات عميقة وجوهرية في أنشطتها، مما يتطلب الاستجابة خلال فترة زمنية معينة، وإلا فإنها ستضر بالمنظمة. مستقبل واستمرارية المنظمة إحداث تأثير. هذه المنظمة. وباختصار يمكن تحديد ثلاثة عناصر أساسية للأزمة:

• عوامل غير متوقعة: تحدث الأزمة وتنفجر في أوقات وأماكن مفاجئة وغير متوقعة.

• عوامل التهديد: تتضمن الأزمة تهديدات للأهداف والمصالح الحالية والمستقبلية.

• عامل الوقت: الوقت المتاح لمتخذ القرار محدود.

ولذلك فإن أهم ملامح هذه الأزمة هي:

• نقطة تحول مع تزايد الحاجة إلى تعزيز العمل والاستجابة للاستجابة لحالات الطوارئ.

• عدم السيطرة على الأحداث.

• يسود عدم اليقين ونقص المعلومات حيث يعمل مديرو الأزمات في جو من الشك والريبة والغموض وعدم وضوح الرؤية والحاجة إلى اتخاذ قرارات صحيحة وسريعة، واستحالة ارتكاب الأخطاء لعدم وجود وقت لتصحيحها.

• التهديدات الجسيمة للمصالح والأهداف، مثل انهيار الجهات الإدارية.

• مفاجأة الحدث وسرعته.

· تداخل وتعدد الأسباب والعوامل والقوى المؤيدة والمعارضة، المصلحة وعدم المصلحة، واتساع جبهات المواجهة.

• انتشار حالات الخوف والذعر التي قد تصل إلى مستويات مرعبة وتحد من التفكير.

4. تحليل وضع إنتاج الغذاء قبل الحرب الروسية:

وارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 23% في عام 2021، لتنهي عدة سنوات من الاستقرار النسبي، مدفوعًا جزئيًا بالأحداث المناخية القاسية التي أضرت بالمحاصيل وارتفاع تكاليف الطاقة. ثم غزت روسيا أوكرانيا في أواخر فبراير/شباط، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات قياسية مع تعطل تدفق البضائع من أكبر مصدرين للقمح وغيره من السلع الاستهلاكية الأساسية في العالم.

فقد أدى التوغل إلى تعطيل موانئ أوكرانيا على البحر الأسود التي كانت مزدحمة ذات يوم، مما ترك الأراضي الزراعية دون رعاية بينما حد من قدرات التصدير الروسية. ويشكل البلدان ربع صادرات القمح العالمية، وخمس صادرات الشعير والذرة، وأكثر من نصف صادرات زيت عباد الشمس، كما توفران نحو ثمن إجمالي سعر التجارة العالمية.

والأكثر من ذلك أن أسعار المواد الغذائية آخذة في الارتفاع جنباً إلى جنب مع التحديات الاقتصادية العالمية الكبرى الأخرى. أثرت الحرب على إنتاج الغذاء العالمي من خلال تأثيرها على الأسمدة التي ارتفعت تكاليفها بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. تنتج روسيا وأوكرانيا كميات كبيرة من مغذيات محاصيل البوتاس، وقد تسببت الحرب في ارتفاع تكلفتها بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفع سعر الغاز الطبيعي، وهو مكون رئيسي في صناعة الأسمدة، بشكل حاد نتيجة للحرب. وبسبب مجموعة من هذه العوامل، من المرجح أن تستمر أسعار الحبوب في الارتفاع خلال العام المقبل، حيث سيؤدي انخفاض استخدام الأسمدة إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل وارتفاع التكاليف الزراعية. وتشكل تدابير الحماية أيضاً مصدر قلق كبير؛ فقد أوقفت العديد من البلدان شحنات الحبوب وزيوت الطهي، ربما خوفاً من الاضطرابات الاجتماعية، كما أعادت نحو عشرين دولة حتى الآن فرض القيود على الصادرات، وفقاً للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وتؤدي هذه الظروف مجتمعة إلى تفاقم آفاق الجوع في العالمي

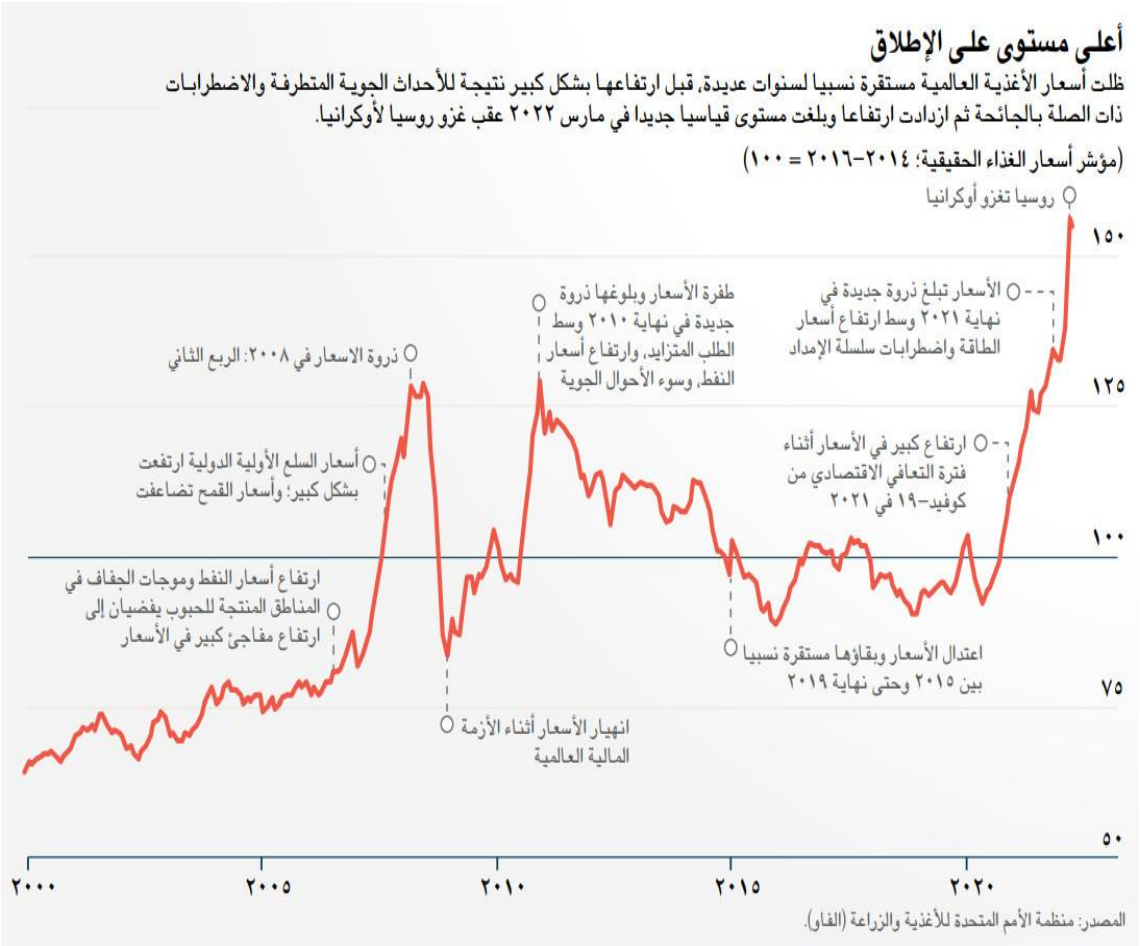

وارتفعت مستويات نقص التغذية بشكل كبير – وتُقاس بعدد الاشخاص غير القادرين على تلبية متطلباتهم من استهلاك الغذاء على المدى الطويل – فازدادت الأعداد بنحو 118 مليون نسمة في عام 2020 بعد أن ظلت دون تغيير يُذكر لسنوات عديدة.

وارتفعت مستويات الجوع الحاد – أي عدد الأشخاص غير القادرين على تلبية احتياجاتهم من استهلاك الغذاء على المدى القصير – بنحو 40 مليون نسمة العام الماضي. وكان الصراع هو المحرك الرئيسي لذلك؛ حيث واجه 139 مليون شخص مشكلات ترقى إلى مستوى أزمة في الغذاء أو أسوأ عبر 24 بلدا في 2021. والآن جاءت حرب روسيا في سلة غذاء أوروبا لتفاقم من مخاطر الجوع والمجاعات التي تهدد ملايين كثر آخرين.

عقدان لا ينتهيان

عدد الأشخاص الذين يعانون من عدم كفاية استهلاك الغذاء يعود إلى ما كان عليه في مطلع الألفينات.

(نقص التغذية، ملايين الأشخاص)

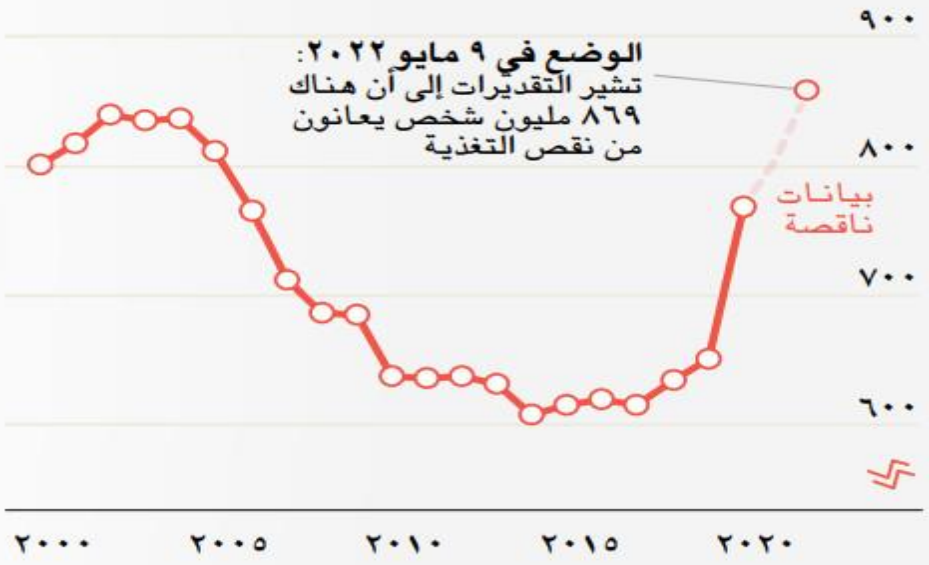

المصدر: قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي.
ملحوظة: ٢٠٠٠–٢٠٢٠ البيانات السنوية من قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في منظمة الأغذية والزراعة. النقطة التي تعكس الوضع في ٩ مايو ٢٠٢٢ عبارة عن تقدير مأخوذ من HungerMapLIVE التابعة لبرنامج الغذاء العالمي.

قبل اندلاع الحرب، كان هناك ١٩٣ مليون شخص يعانون بالفعل من انعدام الأمن الغذائي الحاد في ٥٣ بلدا.

المحركات الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي الحاد في ٢٠٢١:

المصدر: برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة.
ملحوظة: العوامل يمكن أن تتداخل. والبيانات على أساس المحرك السائد.

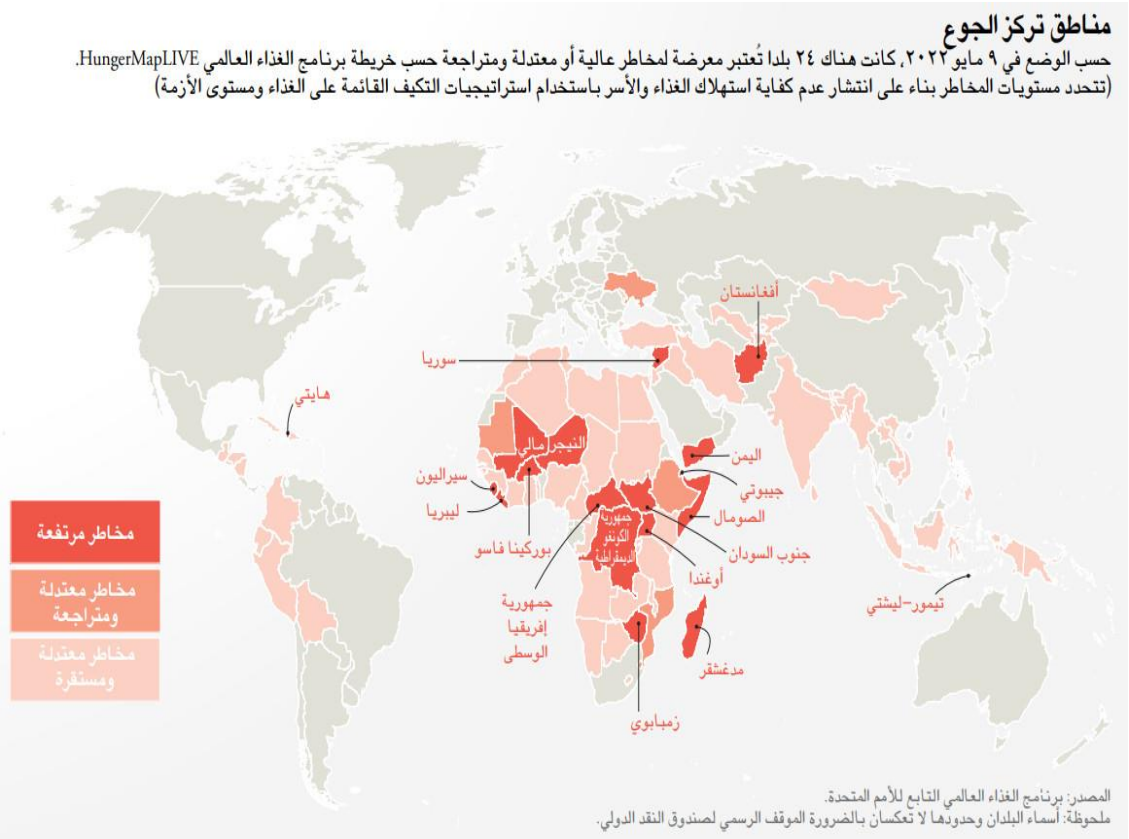

١ – تحليل دور روسيا في إنتاج الغذاء:

تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة؛ حيث تبلغ مساحتها حوالي ١٧ مليون كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانها ١٤٤ مليون نسمة، ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي (GDP) ١٨٣.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ بنسبة ١.٧٥٪ من الناتج العالمي. وقد كان حجم هذا الناتج يبلغ ٢٢٩٢٠٥ مليار دولار عام ٢٠١٣ بنسبة ٢.٩٦٪ من الناتج العالمي، كما بلغ حجم تجارتها الخارجية في السلع والخدمات ٦٨٤ مليار دولار بنسبة ١.٥٤٪ من التجارة العالمية وذلك عام ٢٠٢٠ (البنك الدولي، 2022).

تلعب روسيا وأوكرانيا دوراً ثانويًا نسبيًا في الاقتصاد العالمي، مع استثناءات في بعض القطاعات الرئيسية. بلغت حصة روسيا في صادرات البضائع العالمية في عام 2021 (2.2 %)، بينما كانت حصتها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي 1.7%. وفي الوقت نفسه كلا البلدين يتاجر في الغالب مع أوروبا وآسيا.

يوضح الشكل (1) الصادرات والواردات السلعية الروسية حسب المنطقة 2021.

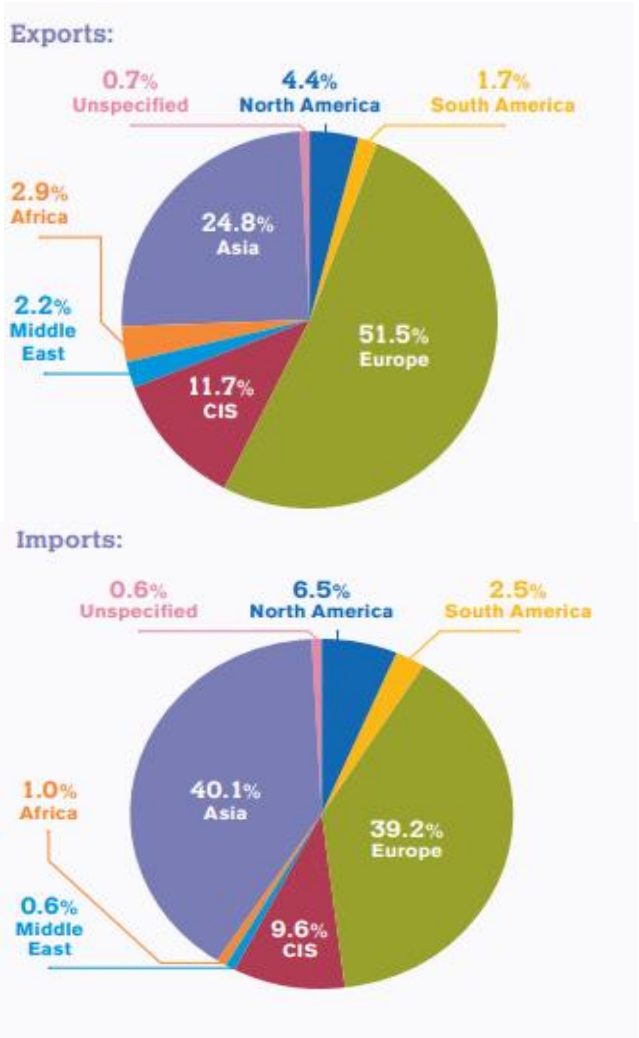

المصدر: حسابات أمانة منظمة التجارة العالمية بناءً على إحصاءات الجمارك الوطنية التي تم الوصول إليها من خلال مراقب بيانات التجارة.

وتُعد روسيا لاعب رئيسي في التجارة الدولية خاصة في أسواق الطاقة والغذاء والعديد من المواد الخام، فقد بلغ حجم الصادرات الروسية للعالم ٤٩١.٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٠، ويشكل البترول والغاز ٤٣٪ من الصادرات، وتعتبر روسيا مصدر رئيسي للعديد من الخامات والمعادن مثل الأحجار الكريمة والحديد، والخشب والأسمدة والألومنيوم.

يوضح الشكل رقم (2) الهيكل النسبي للصادرات الروسية عام 2021

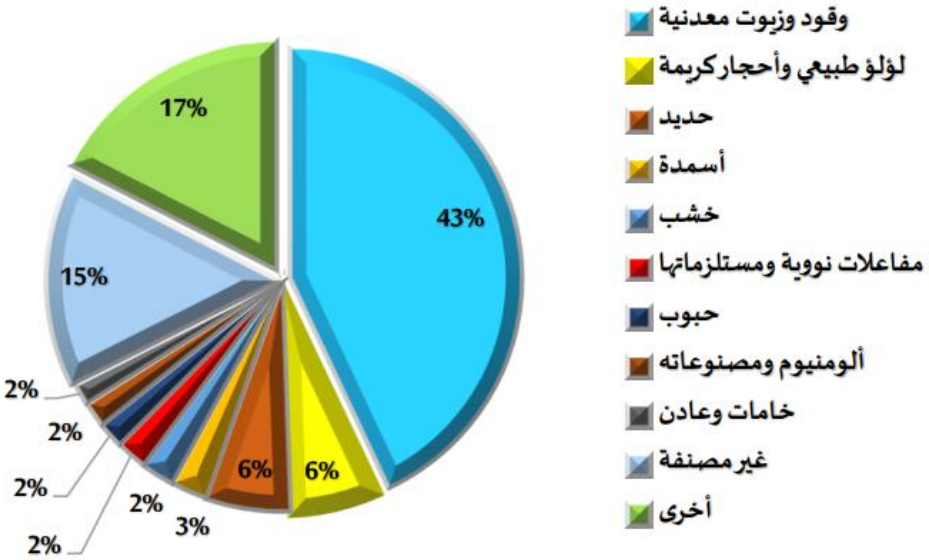

تضح من الشكل رقم (2) أن الوقود والزيوت المعدنية (الطاقة) تمثل ٤٣٪ من الصادرات الروسية، ومن ثم تمثل أهمية كبيرة للاقتصاد الروسي، يليها اللؤلؤ الطبيعي والأح جار الكريمة والحديد، ثم الأسمدة والأخشاب ويوضح الشكل أن روسيا تعد مصدرا رئيسيا للعديد من المواد الخام والمعادن التي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي.

٢- تحليل دور أوكرانيا إنتاج الغذاء:

تبلغ مساحة أوكرانيا نحو ٠.٦ مليون كم، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٤٤ مليون نسمة، وبلغ حجم ناتجها المحلى الإجمالي ١٥٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٢٠ وتقع في الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل البنك الدولي، 2022)،. شكلت أوكرانيا 0.3 %من الصادرات العالمية و0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2021 ويعتبر أكبر الشركاء التجاريين في الغالب مع أوروبا وآسيا.

يوضح الشكل (3) الصادرات والواردات السلعية لأوكرانيا حسب المنطقة 2021.

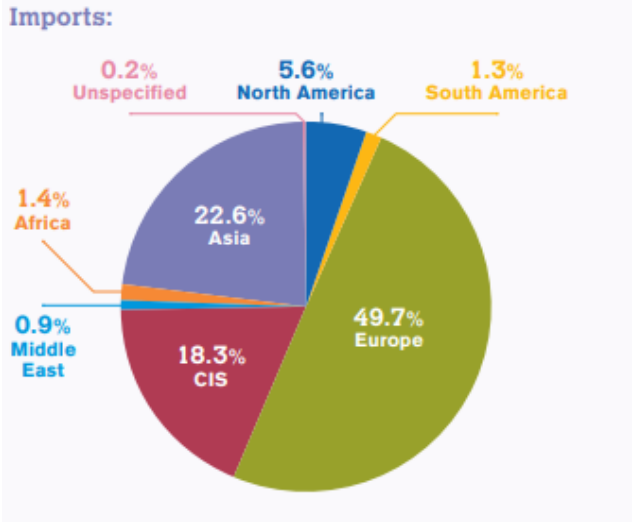

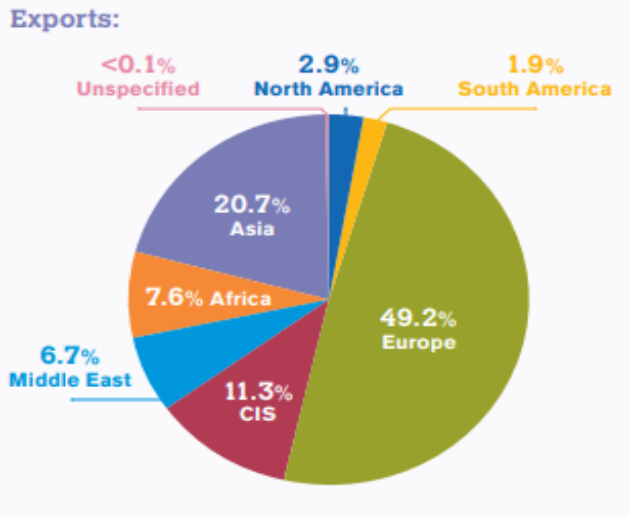

المصدر: حسابات أمانة منظمة التجارة العالمية بناءً على إحصاءات الجمارك الوطنية التي تم الوصول إليها من خلال مراقب بيانات التجارة.

تلعب أوكرانيا أيضاً دوراً مهماً في التجارة الدولية، خاصة في أسواق الحبوب والبذور الزيتية، ففي عام ٢٠٢٠ بلغ حجم صادرها للعالم ٤٩٠٤ مليار دولار، تشكل الحبوب منها ١٩%، والحديد ١٥% والشحوم والدهون ١٢% والخامات والمعادن ٩٪، والآلات والأجهزة الكهربائية ٥% ثم الحبوب الزيتية والاعلاف ٤% لكل منهما.

ويوضح الشكل رقم (4) الهيكل النسبي للصادرات الأوكرانية عام ٢٠٢٠

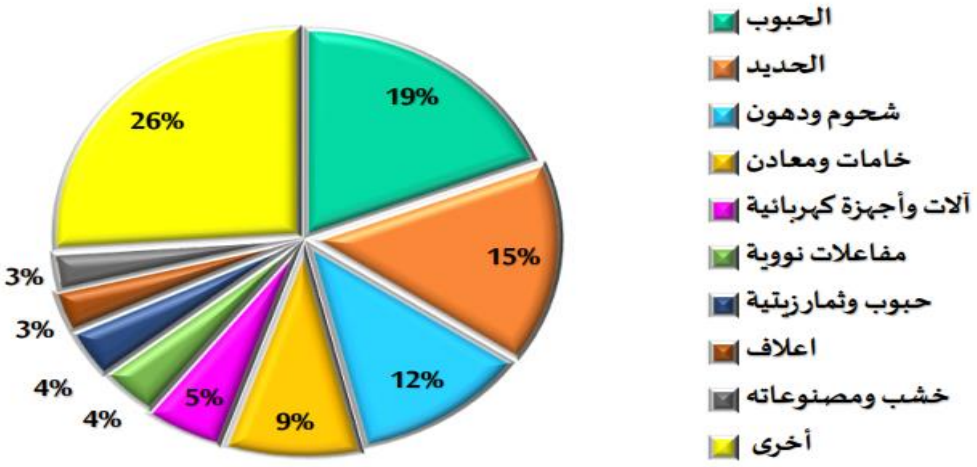

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

ثانياً :الأهمية الاقتصادية لروسيا وأوكرانيا بالنسبة لإنتاج واستهلاك الغذاء العالمي :

تلعب روسيا وأوكرانيا دوراً مهماً في إنتاج الغذاء وإمداداته على مستوى العالم، فخلال الفترة (٢٠١٦، ٢٠٢٠) احتل الاتحاد الروسي المركز الثاني (٧.٥٪ من الصادرات العالمية) في صادرات الحبوب بعد الولايات المتحدة (١٧.٦٪)، واحتلت أوكرانيا المركز الثالث (٧.١ %) (trade. map.2022).

كما أن روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم وتأتي أوكرانيا في المركز للتصدير للقمح، فقد بلغت صادرات الدولتين معاً ٣٠٪ من صادرات القمح العالمية خلال الفترة (٢٠١٦/ ٢٠١٧ – ٢٠٢٠/ ٢٠٢١)، ويصدران٣٢ % من الشعير و١٨٪ من الذرة. كما تلعب الدولتان دوراً محوريا في إنتاج وتصدير البذور الزيتية، فقد بلغت صادراتهما من البذور الزيتية ٧٧% خلال الفترة (٢٠١٦/٢٠١٧ – ٢٠٢٠ / ٢٠٢١) كما يوضحها الشكل رقم (5). (مجلس الحبوب العالمي، ٢٠٢٢)

وبالإضافة للقمح والشعير الذرة والبذور الزيتية تنتج روسيا وأوكرانيا محاصيل غذائية أخرى، من أهمها بنجر السكر والبطاطس والطماطم، واللحوم والدجاج، ويعتبر الاتحاد الروسي أكبر مصدر للأسمدة في العالم فقد بلغت صادراته من الأسمدة ١٢.٦% من الصادرات العالمية عام 2020.

شكل رقم (5) نصيب روسيا وأوكرانيا من الصادرات العالمية من بعض المنتجات الغذائية متوسط الفترة (2016/2017 – 2020 /2021)

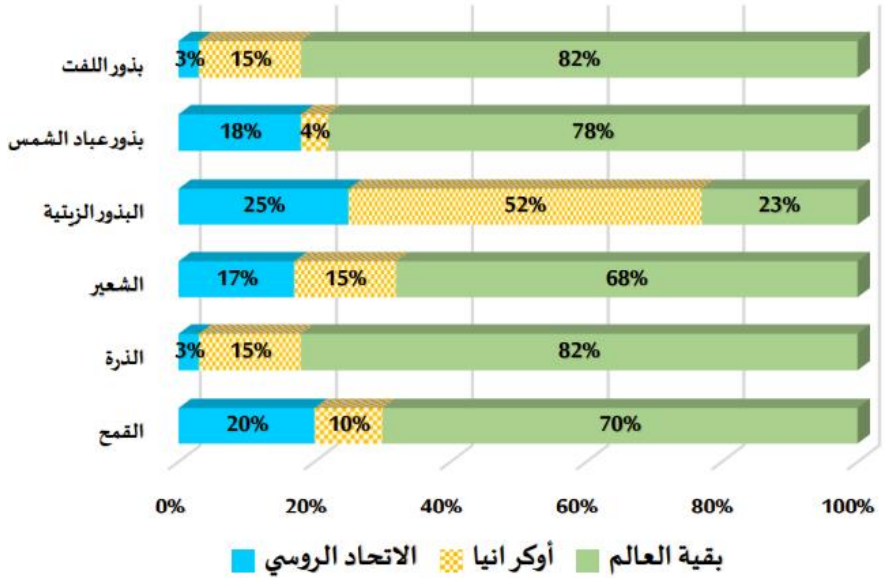

المصدر: المجلس الحبوب العالمي ((https://www.igc.int/en/gmr_summary.aspx من الصادرات العالمية عام 2020(2022،map Trade.)

وتعتمد نحو ٥٠ دولة من دول العالم على استيراد ما لا يقل عن ٣٠٪ من احتياجاتها من القمح على الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والعديد من هذه البلدان هي من البلدان الأقل نموا أو البلدان المنخفضة الدخل أو بلدان العجز الغذائي، كما أنه من بين هذه البلدان هناك ٢٦ دولة تستورد ما لا يقل عن ٥٠٪ من احتياجاتها من القمح من هاتين الدولتين. وتعتمد بلدان كثيرة في أوروبا وآسيا الوسطى على روسيا لتأمين أكثر من ٥٠٪ من إمداداتها من الأسمدة. وعليه تؤثر الاختلالات اللوجستية في سلاسل الإمداد والقيود المفروضة على الصادرات الروسية على الأمن الغذائي في هذه الدول (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٢).

وقد أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الغذاء، والتي كانت مرتفعة بالفعل قبل الأزمة، فقد سجل مؤشر أسعار الغذاء (Food price index)) ارتفاعاً كبيراً منذ النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ وحتى قبيل الأزمة الروسية الأوكرانية

بحوالي 40%. كما ارتفعت بسبب الأزمة من بنسبة ٢٣.٧ % من ١٣٥.٦ ٪ في يناير ٢٠٢٢ إلى 159.3 % في مارس ٢٠٢٢، وهي نسبة كبيرة جداً خلال فترة قصيرة وجاءت هذه الزيادة بسبب زيادة أسعار الحبوب والزيوت.

كما سجلت الأسعار العالمية للقمح والشعير ارتفاعا بنسبة ٣١ ٪ قياسًا بسنة ٢٠٢١، وارتفعت بدورها أسعار زيت بذور اللفت وزيت عباد الشمس بنسبة فاقت ٦٠%. وأدى كذلك ارتفاع الطلب والتقلبات في أسعار الغاز الطبيعي إلى رفع تكاليف الأسمدة. (منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠٢٢).

كما تُعد روسيا لاعبًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمية، فقد احتلت المركز الأول في العالم في صادرات الوقود المعدني (الفحم والبترول والغاز الطبيعي) وذلك خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠٢٠). وتساهم روسيا ب ٢٥.٣٪ من صادرات الغاز الطبيعي العالمية و١٨ ٪ من صادرات الفحم، ١١٪ من صادرات النفط الخام.

شكل رقم (6) أهم مصدري الوقود المعدني (فحم وبترول وغاز طبيعي) خلال الفترة 2016 – 2020)

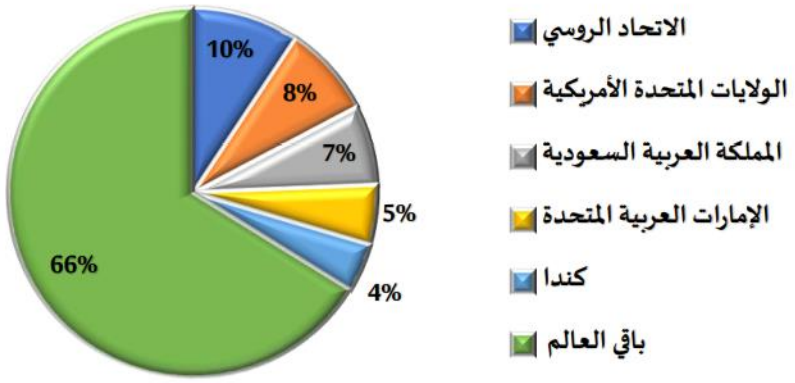

Source: Trade map, (https://www.trademap.org)

وإذا حدث هبوط حاد في إمدادات هذه السلع الأولية فسوف يضر بقطاعات الإنشاءات والبتروكيماويات والنقل ويؤدي إلى تراجع معدل النمو الاقتصادي العالمي، وقد ارتفعت أسعار النفط العالمية بالفعل قبل الأزمة بنسبة ١٠٠ %خلال الشهور الست الأخيرة. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن النفط قد يؤدي إلى انخفاض معدل النمو بمقدار نقطة مئوية كاملة في اقتصادات مستوردة للنفط مثل: الصين، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا، وتركيا. (البنك الدولي).

ويذهب حوالي ٦٠٪ من صادرات النفط الروسية إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أوربا و٢٠% أخرى تذهب للصين والتي تعد أكبر مشتري للنفط الروسي. وفي عام ٢٠٢١، استورد الاتحاد الأوروبي ١٥٥ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي من روسيا، وهو ما يمثل حوالي ٤٥٪ من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز وما يقرب من ٤٠٪ من إجمالي استهلاك الغاز، وقد كانت هذه النسبة ٢٥٪ عام ٢٠٠٩. ويمر ٢٥٪ من إمدادات النفط الروسي إلى أوربا عبر أوكرانيا (الوكالة الدولية للطاقة).

5. ثالثاً :تأثير الحرب على التجارة الدولية العالمية للغذاء:

1-تأثير الحرب على الاقتصاد الأوكراني:

فرضت أوكرانيا تدابير مالية طارئة (بما في ذلك ضوابط رأس المال وقيود القطاع المصرفي) وأعلنت عن تأجيلات ضريبية، مع الوفاء الكامل بالتزامات الديون المحلية والخارجية. ساعدت هذه الإجراءات في منع الانهيار المالي. أصبح النشاط الاقتصادي في أوكرانيا مستحيلًا في بعض المناطق؛ حيث دمرت الحرب كمية كبيرة من البنية التحتية

الإنتاجية وأجبرت الشركات على الإغلاق. توقفت تجارة السلع بشكل كبير حيث أعاقت طرق العبور المتضررة الشحن عن طريق البر، بينما أدى فقدان الوصول إلى البحر الأسود إلى قطع جميع التجارة البحرية، التي تمثل نصف صادرات أوكرانيا.

2-تأثير الحرب على الاقتصاد الروسي:

تعرضت أسعار الأصول المالية لخسائر فادحة، ومن المرجح أن يظل الاقتصاد عرضة لخطر الاضطرابات المالية في المستقبل المنظور. ارتفعت عائدات الديون الروسية المقومة بالدولار، في حين تم تعليق النشاط في بورصة موسكو بين 25 فبراير و24 مارس بعد الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم، كما تم تعليق تداول الأوراق المالية الروسية في العديد من البورصات الدولية؛ حيث أوقفت البورصة الألمانية، على سبيل المثال، جميع عمليات التداول في الأوراق المالية الروسية حتى إشعار آخر في بداية شهر مارس.

انخفضت قيمة الروبل بما يصل إلى 40 في المائة في أسبوعين بعد بدء الحرب، لكنها انتعشت منذ ذلك الحين بشكل كبير مع فرض قيود على رأس المال، مع اتخاذ السلطات الروسية خطوات عديدة لمنع الأجانب من بيع الأصول المقومة بالروبل أو ترك العملة الصعبة. البلد؛ للمساعدة في الحد من انخفاض قيمة الروبل والتضخم الذي أعقب ذلك، رفع البنك المركزي سعر الفائدة السياسي بمقدار 10.5 نقطة مئوية في أواخر فبراير، إلى 20 في المائة؛ وبعد ذلك خفضته إلى 17 في المائة في 8 أبريل مع انحسار الضغوط على الروبل. في أواخر مارس، أعلنت الحكومة الروسية أنها ستطلب فواتير واردات الطاقة الأوروبية بالروبل. قاومت الدول الأوروبية التغيير المقترح لشروط الدفع ولم يتضح بعد ما إذا كان سيتم تنفيذه أو كيف سيتم تنفيذه.

يميل الاقتصاد الروسي إلى الركود حيث تشير المؤشرات عالية التردد إلى انخفاض حاد في النشاط الاقتصادي في مارس، مع انخفاض مؤشر مديري المشتريات المركب في عمق المنطقة الانكماشية حيث أدت العقوبات إلى انهيار الطلب المحلي. ارتفع معدل التضخم إلى جانب الانخفاض الأولي في قيمة الروبل ونقص العرض؛ حيث ارتفع من 9.2 بالمائة (على أساس سنوي) في فبراير إلى 16.7 بالمائة (على أساس سنوي) في مارس. بالنسبة لهذا العام ككل، من المتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي لروسيا بنحو 11٪ مقارنة بالتوقعات السابقة لتوسع بنسبة 2.4٪ (البنك الدولي 2022 ب). سيؤدي انسحاب العديد من الشركات الأجنبية من روسيا والتوقعات المتدهورة بشكل حاد إلى تجفيف الاستثمار، في حين أن الضغط على الأسر بسبب الارتفاع السريع في الأسعار وانخفاض الدخل سيؤثر بشكل كبير على الاستهلاك؛ سيتم تعويض هذا جزئيًا فقط من خلال دعم السياسة المالية. سيؤدي ضغط الاستيراد بسبب انخفاض الطلب وحظر التصدير إلى روسيا إلى تحسين التمويل الخارجي. ومع ذلك، أدى تعطل الواردات بالفعل إلى توقف الإنتاج المحلي، بما في ذلك في قطاعي السيارات والفضاء. من المتوقع أن تؤدي عمليات الحظر والتخفيضات المعلنة في مشتريات النفط والغاز الروسي إلى انخفاض معتدل في الشحنات هذا العام. تم حظر تصدير السلع الرئيسية عالية التقنية – بما في ذلك البرمجيات وأشباه الموصلات – إلى روسيا سوف يحرمها من المدخلات الحرجة ويؤدي إلى تفاقم اضطرابات سلسلة التوريد في البلاد. سيكون لحزمة العقوبات الحالية تأثير سلبي دائم على روسيا من خلال تقليص إنتاج النفط بسبب خروج شركات النفط الخام، وانخفاض الاستثمار، وانخفاض الوصول إلى التكنولوجيا الأجنبية.

3-التأثير على اسواق الغذاء العالمية:

تعتبر روسيا وأوكرانيا مصدرين رئيسيين للعديد من السلع. ونتيجة لذلك، تسببت الحرب في حدوث ارتفاعات كبيرة وتقلبات في أسعار هذه السلع. روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم؛ حيث تمثل 18 في المائة من الصادرات العالمية؛ أوكرانيا تمثل 7 في المئة أخرى. كما تعد روسيا أكبر مصدر للغاز الطبيعي (25 في المائة) والبلاديوم (23 في المائة) والنيكل (22 في المائة) والأسمدة (14 في المائة). كما أنها تمثل 18 في المائة من الصادرات العالمية من الفحم، و14 في المائة من البلاتين، و11 في المائة من النفط الخام، و10 في المائة من الألمنيوم المكرر.

أوكرانيا هي أكبر مصدر لزيوت البذور المستخدمة بشكل أساسي في الطهي، وتمثل خمسيها الإنتاج العالمي، وهو أيضًا رابع أكبر مصدر للذرة؛ حيث يمثل 13 بالمائة من الصادرات العالمية. تنتج أوكرانيا أيضًا ما يصل إلى 50 في المائة من غاز النيون العالمي وهو عنصر حاسم المستخدمة في صناعة الرقائق. ارتفعت أسعار الطاقة والسلع الزراعية بشكل كبير.

كانت الزيادات في الأسعار كبيرة بالنسبة للسلع حيث تعتبر روسيا وأوكرانيا من أهم الدول المصدرة منذ بداية الحرب، قفزت أسعار الفحم بنسبة 60 في المائة، والغاز الطبيعي الأوروبي بأكثر من 30 في المائة، وأسعار القمح بنحو 40 في المائة. وصلت أسعار خام برنت إلى أعلى مستوى لها في 10 سنوات عند 130 دولارًا للبرميل في بداية مارس حيث حظرت المملكة المتحدة والولايات المتحدة واردات النفط الروسية. ومع ذلك، انخفضت الأسعار لاحقًا لتقترب من 110 دولارات للبرميل. كانت الأسعار متقلبة للغاية، مع تحركات كبيرة جدًا خلال اليوم، وفي حالة النفط، تحولات في منحنيات العقود الآجلة كما أدت العقوبات المفروضة على الوسطاء الماليين إلى زيادة تكلفة تسوية المعاملات المتعلقة بالنفط الروسي. لقد كافحت روسيا للعثور على مشترين لخامها نتيجة لذلك، وتم تداول سعر الأورال (المعيار الروسي) بخصم يزيد عن 25 دولارًا للبرميل مقارنةً برنت. كما لوحظ سابقًا، فإن الزيادات في أسعار السلع الزراعية والمدخلات ذات الصلة مثل الأسمدة هي عوامل ضارة بشكل خاص، لأنها تزيد من تأثيرها على الفقراء والفئات الضعيفة.

يأتي ارتفاع أسعار السلع على رأس الزيادات الحادة منذ يناير 2022. بالإضافة إلى علاوة المخاطر الجيوسياسية، كان الارتفاع العام في الأسعار مدفوعًا بانتعاش الطلب على السلع مع تعافي الاقتصاد العالمي. أدى ارتفاع تكاليف الطاقة إلى ارتفاع أسعار السلع الأخرى كثيفة الاستهلاك للطاقة، مثل الأسمدة والألمنيوم. انخفضت مخزونات السلع الصناعية بشكل حاد، لا سيما النفط الخام والقصدير.

إن اعتماد أوروبا على روسيا في الطاقة يجعل اقتصادها عرضة للخطر. تتصارع منطقة اليورو مع ارتفاع أسعار الغاز بنسبة 400٪ ومضاعفة أسعار النفط منذ يناير 2021. حيث تمثل زيادة أسعار الطاقة ما يقرب من ثلثي الزيادة البالغة 7.5 في المائة في التضخم السنوي في منطقة اليورو في مارس 2022 وتؤثر على تكاليف الإنتاج في منطقة اليورو والقوة الشرائية. إذا قلصت روسيا صادرات النفط الخام و/ أو الغاز الطبيعي إلى أوروبا، فإن الأسعار الإقليمية سترتفع بشكل أكبر – حيث تمثل الصادرات الروسية أكثر من 35 في المائة من واردات منطقة اليورو من الغاز الطبيعي، وأكثر من 20 في المائة من النفط، و40 في المائة من الفحم. (باخمان وآخرون 2022). وتعتمد روسيا أيضًا على منطقة اليورو في صادراتها؛ حيث يذهب حوالي 40 في المائة من نفطها الخام والغاز الطبيعي إلى

منطقة اليورو. في حين أن روسيا قد تكون قادرة في نهاية المطاف على إعادة توجيه بعض صادراتها من الغاز والنفط إلى أخرى، فإن هذا سيكون مقيدًا بالبنية التحتية الحالية لخط الأنابيب.

تعتمد بعض EMDES بشكل كبير على روسيا وأوكرانيا في الغذاء والأسمدة. تستحوذ روسيا وأوكرانيا على أكثر من 75 في المائة من واردات القمح في العديد من البلدان، لا سيما في منطقة أوروبا وآسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء (الشكل F.3). وبالمثل، بالنسبة لزيوت الذرة والبذور، تستأثر أوكرانيا بحصة كبيرة من واردات بعض البلدان. يتركز إنتاج القمح الأوكراني في جنوب وشرق البلاد حيث يشتد الصراع، ومن المتوقع أن يتعطل موسم الزراعة الربيعي للمحاصيل الرئيسية الأخرى مثل الذرة والشعير وعباد الشمس جزئيًا. كما لا تزال الخدمات اللوجستية المتعلقة بنقل المحاصيل تشكل تحديًا؛ يتدفق حوالي 90 في المائة من تجارة الحبوب الأوكرانية عبر موانئ البحر الأسود التي لا تعمل حاليًا. أوصت روسيا مصنعي الأسمدة بوقف تصدير الأسمدة، مما سيعيق إنتاج الغذاء في أجزاء من العالم، لأن روسيا هي أكبر مصدر للأسمدة؛ حيث تمثل 13 في المائة من الصادرات العالمية.

وعلى العكس من ذلك، قد يستفيد المصدرون الصافيون للسلع الأساسية، ولا سيما مصدرو الطاقة، في المدى القريب من ارتفاع أسعار السلع الأساسية. من المرجح أن يكون التأثير أكبر في بعض البلدان المصدرة للنفط (أوبك) وغيرها من البلدان المصدرة للطاقة، وخاصة في أمريكا اللاتينية، والتي ستشهد زيادة في الصادرات وعائدات المالية العامة، على الرغم من أن بعض المكاسب غير المتوقعة قد تكون محدودة بسبب نشاط التحوط السابق. ومع ذلك، بين بعض مصدري السلع الأساسية غير الطاقة، سوف تتآكل فوائد ارتفاع الأسعار بسبب زيادة تكاليف المدخلات من الطاقة والأسمدة.

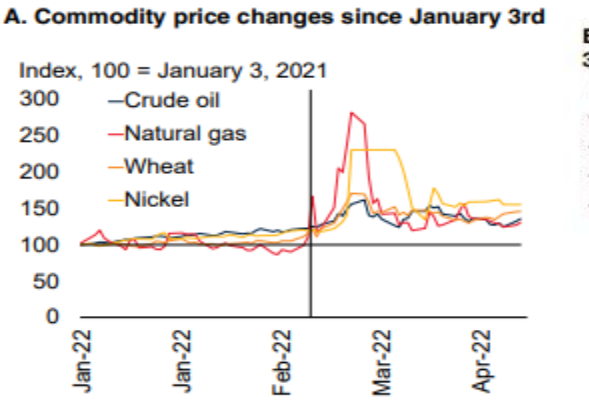

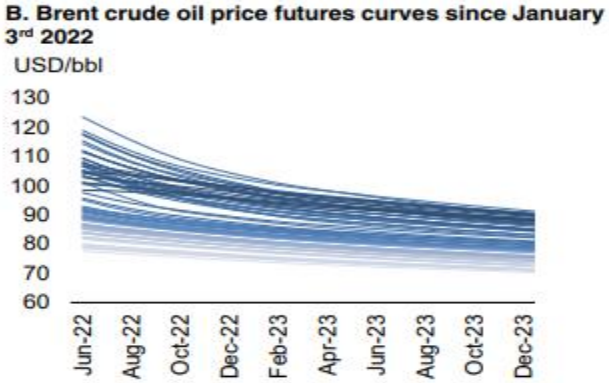

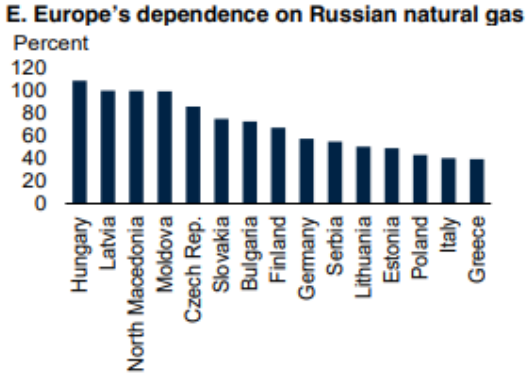

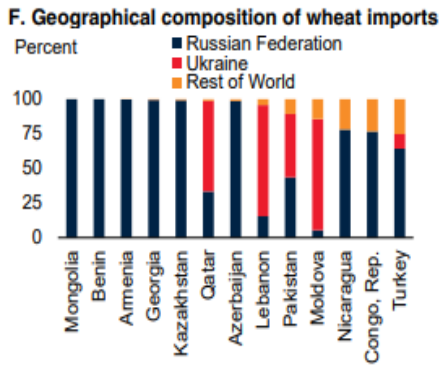

4-تأثير الحرب على تدفقات التجارة العالمية:

عطلت الحرب التجارة، بما في ذلك طرق النقل العالمية، وزادت الضغط على الاضطرابات الحالية في الإمدادات. إن الحظر المتبادل على الرحلات الجوية بين المجال الجوي الروسي والأوروبي يهدد بتعطيل الشحن الجوي العالمي، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل العالمية حيث يحدث إعادة التوجيه عبر مسارات أطول وأكثر تكلفة، خاصة بين أوروبا وشرق آسيا. تم الإبلاغ عن تأثر حوالي 20 في المائة من الشحن الجوي العالمي بحظر المجال الجوي. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت خطوط الشحن التي تشكل ما يقرب من 50 في المائة من قدرة شحن الحاويات العالمية أنها ستعلق الحجوزات مع روسيا، مما يزيد من صعوبة تصدير الشركات الروسية. التجارة عبر البحر الأسود كانت بالفعل تعطلت، مع انخفاض سفن الصب الجاف في الموانئ الأوكرانية بنسبة 82 في المائة في 1 مارس مقارنة ببداية فبراير. وانخفضت المكالمات إلى الموانئ الروسية بأكثر من 20 بالمئة.

5-الآثار طويلة المدى:

قد تصبح شبكات التجارة والإنتاج والاستثمار العالمية مجزأة. يمكن أن يؤدي النقص والارتفاعات الحادة في أسعار السلع المتأثرة إلى تعطيل مجموعة من القطاعات بشدة، بما في ذلك الصناعات الغذائية والبناء والبتروكيماويات والنقل. على سبيل المثال، يعد البلاديوم والنيون من المدخلات المهمة في إنتاج المحولات الحفازة في صناعة السيارات والطباعة الحجرية ذات الرقائق الدقيقة في صناعة أشباه الموصلات؛ حيث تكون المخزونات ضيقة بالفعل. يستخدم النيكل والنحاس على نطاق واسع في التصنيع والمباني. يعتبر زيت عباد الشمس، الذي يتم إنتاج الجزء الأكبر منه في روسيا وأوكرانيا، من المدخلات الرئيسية في صناعة مستحضرات التجميل. إذا استمرت الاضطرابات، فقد تتكيف سلاسل التوريد والتجارة العالمية وتتحول نحو منتجين أكثر موثوقية ولكن أقل كفاءة، على حساب المستهلكين في كل مكان.

من المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار السلع الأساسية والحرب إلى تفاقم الديون وغيرها من التحديات المالية في العديد من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة للسلع الأساسية. حتى بالنسبة لمصدري الطاقة، فإن فوائد الأسعار المرتفعة سوف يتم تعويضها إلى حد ما من خلال دعم الوقود الأحفوري؛ أكثر من 30 من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية، بما في ذلك البلدان المستوردة والمصدرة للسلع الأساسية، تدعم الوقود الأحفوري. تقلص الحيز المالي في العديد من بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية بشكل كبير بسبب الوباء، ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة تآكل أرصدة المالية العامة والحسابات الجارية في الأسواق الصاعدة والبلدان النامية المستوردة للسلع الأساسية. قد تتزايد الضغوط على دعم الغذاء والطاقة، وتدابير الحماية التجارية، وضوابط الأسعار، على الرغم من أن العديد منها باهظ التكلفة من الناحية المالية وسوء الاستهداف. في الواقع، منذ بدء الحرب، كان هناك تسارع ملحوظ في قيام الحكومات بإدخال تدابير تقييد التجارة على المنتجات الغذائية والأسمدة (Chavez 2022).

بمجرد أن تصبح هذه السياسات سارية، يصعب تفكيكها (Guenette 2020). كما أعلن عدد من الدول عن خطط لزيادة الإنفاق الدفاعي، مما يزيد من الضغط على الميزانيات المالية.

قد تؤدي السوابق التي وضعتها العقوبات على روسيا بعض الحكومات إلى إعادة تقييم سياسات إدارة الاحتياطيات، ويمكن أن يتسارع تطوير التقنيات المالية اللامركزية. يمكن أن تؤدي هذه التغييرات إلى تجزئة الشبكات المالية القائمة. إذا اعتبرت الحكومات أن الوصول إلى احتياطيات العملات في مجموعة العشرة قد يكون معرضًا للخطر، فقد تميل إلى التنويع بقوة أكبر في أدوات مقومة بعملات أخرى. قد تسعى البلدان أيضًا إلى بناء مخزونات متزايدة من المعادن الثمينة القيمة والأصول الحقيقية غير القابلة للتلف، كمخازن بديلة للثروة يمكن الوصول إليها في حالة حدوث أزمة. كان من الممكن أن تؤدي مثل هذه الاستراتيجيات إلى زيادة التكاليف مقارنة بإدارة الاحتياطيات التقليدية، ولكن قد تنظر إليها بعض الحكومات على أنها تأمين جزئي مفيد ضد العقوبات المحتملة في المستقبل وانقطاع الإمدادات.

الخاتمة:

شكلت الحرب الروسية الأوكرانية تحديًا كبيرًا على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي، والذي تطلب التفكير في العواقب الاقتصادية والاجتماعية المحتملة، وهذه الدراسة تمكنت من إظهار أن الحرب تؤثر سلبًا على إنتاج واستهلاك الغذاء على المستوى العالمي، وهذا يشكل تحديات جديدة تواجهها المجتمعات الدولية، ويعد أحد التأثيرات الرئيسية للحرب الروسية الأوكرانية هو تقليل إنتاج المحاصيل الزراعية وتأثيره على الإمدادات الغذائية العالمية، كما تضررت القطاعات الزراعية في البلدين المتورطين في الحرب، مما أدى إلى تقليل الإنتاج وتعطيل سلاسل التوريد، وهذا يعني أن الكميات المتاحة من المحاصيل الزراعية قد تنخفض، مما يؤثر سلبًا على إمكانية تلبية الطلب العالمي على الغذاء، علاوة على ذلك، فإن الحرب تؤدي إلى تشتت القوى العاملة وتدمير البنية التحتية المهمة للإنتاج الزراعي، ويصعب توفير الموارد اللازمة للزراعة وتجهيز الأراضي، مما يقلل من كفاءة الإنتاج ويقيد القدرة على زيادة الإنتاج الغذائي، وهذا يؤثر على الأمن الغذائي للعديد من الدول ويجعلها أكثر تعرضًا للأزمات الغذائية.

وعلى الجانب الاستهلاكي، يؤدي الخوف وعدم الاستقرار الناجم عن الحرب إلى تغيرات في سلوك المستهلكين، ومن ثم يصبح الناس أكثر توجهًا نحو تخزين الغذاء وتقليل استهلاكه، مما يؤدي إلى زيادة الطلب وتفاقم الأزمات الغذائية، فأصبحت المجتمعات الدولية تواجه العديد من التحديات الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية بالنسبة للغذاء، كما برزت العديد من التحديات المتعلقة بتأمين الإمدادات الغذائية العالمية وتحسين القدرة على التكيف مع التغيرات في السوق العالمية للغذاء والذي يتطلب تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات والتقنيات لتعزيز الاستدامة الغذائية وتحسين إنتاجية الزراعة في الدول المتأثرة، وبصفة عامة، يجب أن تركز الجهود العالمية على دعم البلدان المتأثرة بالحرب الروسية الأوكرانية من خلال توفير المساعدة الإنسانية والتنمية الزراعية المستدامة، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الزراعية وتعزيز القدرة على التكيف والاستجابة السريعة للتحديات الغذائية.

في الختام، يمكن القول إن الحرب الروسية الأوكرانية تشكل تهديدًا كبيرًا على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي، وتؤثر سلبًا على الإمدادات الغذائية وتزيد من التحديات التي تواجهها المجتمعات الدولية، ومن أجل حماية الأمن الغذائي العالمي، أصبح على عاتق الدول والمنظمات الدولية مسئولية العمل سويًا لتعزيز التعاون الدولي واتخاذ إجراءات فعالة للتصدي لتأثيرات هذه الحرب وتعزيز استدامة إنتاج واستهلاك الغذاء على المستوى العالمي.

النتائج:

بناءً على فرضية الدراسة الرئيسية التي تشير إلى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي، يمكن أن تتوصل الدراسة إلى عدة نتائج وتحديات، وفيما يلي بعض النتائج التي توضح مدى تأثير الحرب والتحديات المرتبطة بها بالنسبة للغذاء العالمي:

1) تراجع إنتاج المحاصيل الزراعية: تؤدي الحرب إلى تدمير البنية التحتية الزراعية وتعطيل سلاسل التوريد، مما ينتج عنه تراجع في إنتاج المحاصيل الزراعية الأساسية.
2) نقص الإمدادات الغذائية: يتسبب تراجع الإنتاج في نقص الإمدادات الغذائية العالمية، مما يؤثر على قدرة الدول على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.
3) ارتفاع أسعار الغذاء: ندرة المواد الغذائية ونقص الإمدادات يؤديان إلى ارتفاع أسعار الغذاء على المستوى العالمي، مما يؤثر على الفئات الفقيرة والمحتاجة.
4) زيادة حدة الأمن الغذائي: تؤدي الحرب إلى زيادة الاعتماد على الاستيراد وتقليل الاكتفاء الذاتي للدول في إنتاج الغذاء، مما يجعلها أكثر تعرضًا لأزمات الأمن الغذائي.
5) تأثير على السلامة الغذائية: قد يتسبب الصراع والحرب في تدهور البنية التحتية للصناعات الغذائية، مما يؤثر على جودة وسلامة المنتجات الغذائية.
6) نزوح السكان الريفيين: قد يؤدي الصراع إلى نزوح السكان الريفيين وتشريد المزارعين، مما ينتج عنه تراجع في إنتاجية الزراعة وتدهور الأراضي الزراعية.
7) تأثير على الموارد المائية: قد يؤدي الصراع إلى تدمير البنية التحتية المائية وتلوث المصادر المائية، مما يؤثر على القدرة على الري والإنتاج الزراعي.
8) تقليل الاستثمارات الزراعية: يمكن أن تقل الحرب من استثمارات الدول في القطاع الزراعي والبحوث الزراعية، مما يعيق التقدم التكنولوجي وزيادة الإنتاجية.
9) نقص الدعم والمساعدات الإنسانية: قد يتعذر وصول المساعدات الإنسانية والغذائية إلى المناطق المتضررة من الحرب، مما يزيد من معاناة السكان ويؤثر على توفر الغذاء.
10) التأثير على سلاسل التوريد العالمية: يمكن أن تتأثر سلاسل التوريد العالمية بسبب الحرب وتعطل النقل والتجارة، مما يعرقل تدفق الغذاء من المناطق المنتجة إلى المناطق المستهلكة.
11) زيادة الهجرة واللاجئين: قد يؤدي الصراع إلى زيادة أعداد اللاجئين والنازحين الذين يفرون من المناطق المتضررة، مما يضع ضغوطًا على الدول المضيفة ويؤثر على توزيع وتوافر الغذاء.
12) تأثير على التنوع البيولوجي والتراث الزراعي: يمكن أن تتعرض الأصناف الزراعية التقليدية والتنوع البيولوجي للتهديد في ظل الحرب، مما يؤثر على استدامة إنتاج الغذاء على المدى الطويل.
13) تأثير على الاقتصاد العالمي: يمكن أن يؤثر تراجع إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي بسبب الحرب على الاقتصاد العالمي بشكل عام، مما يزيد من التوترات الاقتصادية والاضطرابات.

14)تحديات الاستعادة والتعافي: بعد انتهاء الحرب، يواجه العالم تحديات في استعادة وإعادة بناء البنية التحتية الزراعية واستعادة الإنتاجية، مما يتطلب جهودًا وموارد كبيرة لتحقيق الاستقرار الغذائي

التوصيات:

بناءً على فرضية الدراسة الخاصة بتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على إنتاج واستهلاك الغذاء العالمي، وانطلاقًا من تساؤل الدراسة الرئيسي، في هذا الصدد توصي الدراسة بعدة توصيات أبرزها الآتي:

1) تعزيز التعاون الدولي: ينبغي على الدول والمنظمات الدولية العمل معًا لتعزيز التعاون والتنسيق في مجال الأمن الغذائي وتعزيز إمكانية الوصول إلى المساعدات الغذائية.
2) تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الزراعية: يجب على الدول والمؤسسات الدولية دعم الاستثمار في البنية التحتية الزراعية لتعزيز إنتاجية الزراعة وتوفير الغذاء.
3) تعزيز الزراعة المستدامة: يجب تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة والصديقة للبيئة للحفاظ على التوازن البيئي وتوفير الغذاء الصحي.
4) تطوير السوق المحلية: يجب دعم تطوير السوق المحلية لتعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
5) تنمية القدرات وتدريب المزارعين: يجب توفير التدريب المناسب وتنمية قدرات المزارعين لتحسين تقنيات الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
6) تعزيز التوعية والتثقيف الغذائي: ينبغي تعزيز التوعية والتثقيف حول أهمية التغذية السليمة والاستدامة الغذائية لدى الجمهور والقرارات السياسية.
7) تنمية القدرات وتدريب المزارعين: يجب توفير التدريب المناسب وتنمية قدرات المزارعين لتحسين تقنيات الإنتاج وزيادة الإنتاجية.
8) تطوير نظم التخزين والتوزيع: ينبغي تحسين نظم التخزين والتوزيع للحفاظ على جودة الغذاء وتوفيره في الأوقات الضرورية.
9) تعزيز المرونة والتكيفية: يجب تعزيز قدرة النظم الغذائية على التكيف مع التحديات والصدمات المرتبطة بالحروب والأزمات. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنويع مصادر الإمدادات وتعزيز التخزين الاستراتيجي وتطوير استراتيجيات التوزيع البديلة.
10)تعزيز العدالة الاجتماعية: ينبغي للدول أن تتبنى سياسات تعزز العدالة الاجتماعية وتضمن توفير الغذاء بشكل عادل ومتوازن. يجب أن يكون للفقراء والمحرومين والأشخاص الضعفاء في المجتمع فرصة الحصول على الغذاء الكافي والغذاء الصحي.

المراجع والمصادر :

1. Global Economic Consequences of the War in Ukraine Sanctions, Supply Chains and Sustainability. Centre for Economic Policy Research. Luis Gaisano, Dominic Rohmer and Beatrice Wider di Mauro
2. Global Economic Consequences of the War in Ukraine Sanctions, Supply Chains and Sustainability. Centre for Economic Policy Research. Luis Gaisano, Dominic Rohmer and Beatrice Wider di Mauro
3. مجموعة البنك الدولي (albankaldawli.org)
4. منظمة الغذاء العالمية (الفاو Home | Food and Agriculture Organization of the United Nations (fao.org)
5. IEA – International Energy Agency الوكالة الدولية للطاقة
6. خريطة التجارة(https://www.trademap.org)
7. البنك المركزي المصري(cbe.org)
8. روسيا وأوكرانيا: ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟BBC –
9. روسيا وأوكرانيا: ما مدى تأثير الحرب على الاقتصاد العالمي؟BBC –
10. الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم
11. البريدي، عبدالله عبد الرحمن؛ الإبداع يخنق الأزمات؛ بيت الافكار الدولية للنشر والتوزيع، الرياض، 1999.
12. البستاني، فؤاد، "المعجم العربي الحديث"، بيروت، مكتبة لاروس،1974.
13. البعلبكي، منير، "المورد " قاموس انكليزي عربي، بيروت، دار العلم للملايين، 1999.
14. أبوفارة، يوسف احمد؛ إدارة الأزمات مدخل متكامل؛ الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.